

استباحة الصلاة **قوله كما خرج من السبيلين** وهما
 القبل والدر **فان قلت** كما خرج من السبيلين يعني وهي
 وهي لا تقع للعلية لان العلة معي بجلا محل فيعتبر به حال
 المحل فكيف يستقيم قوله ونوافض الوضوء كما خرج من
 السبيلين **قلت** تقدير كلامه خروج كما خرج ليقع التطابق
 بين العلة والمعول فافهم والمراد من السبيلين القبل
 والدر كما قلنا والخارج منهما ابتداء البول والغايط
 والودي والمذي والدودة والحصاة والريح الخارج من
 الدر لا الذكر وقبل المراد الا اذا كانت مفضاة وهي التي
 اتحد مسلك بولها وعايطها **فان قلت** من ابن تقي
 ان المراد من السبيلين هاهنا القبل والدر وهما متناهيان
 غيرهما من حيث اللغة لكنهما يطلقان على سبيل الحديث
 لا غير تامر بالحقيقة العربية الجامعة حتى لا ينقض الوضوء
 بخروج الدم والعرق واللبى وان كان يجوز ان يقال انه
 خارج من سبيل **قوله والدم والقيح والصديد السائل**
غير عصاري محل الطهارة قد بقوله السائل لانه اذا ظهر
 ولم يسر لا ينقض الوضوء لانه ينتمي باده لا خارجا والنفس
 مضاف الى السائل لقوله صلى الله عليه وسلم الوضوء من
 كل دم سائل قيد بقوله بغير عصائه اذا عصر القرحة
 وخرج

2
 وخرج الدم او نحوه بوضوء لا ينقض الوضوء لانه يخرج وليس
 بخارج وقيد بقوله الى محل الطهارة لانه اذا خرج الدم
 او نحوه ولم يسر الى موضع يلحقه حكم التظهير لا ينقض
 الوضوء وذلك مثل ما اذا نزل البول الى قضبة الذكر
 واذا نزل الى العتفة هكذا والواقف فيه نظر لانهم قالوا
 لا يجب على الخشب اصابة الماء البية لانه خلقة كالقصب
 فافهم **قوله في الجملة** يعني مطلقا اي سوا كان محل الطهارة
 في اعضاء الوضوء او في جميع البدن وسوا كان السيلان
 قلنا او كثيرا على ما قررنا من وعند الشافعي خروج
 هذه الاشياء لا ينقض الوضوء مطلقا وعند زفر بن قيس
 الوضوء مطلقا **قوله والنوم** ما مر في حديث
 علي رضي الله عنه وحل ان لا يمكنه طنيطه ومادونه
 ليس بناقص وعند الشافعي لا ينقض مطلقا وعند زفر بن
 ينقض مطلقا **قوله والنوم** **مضطجعا او متكيا او مستندا**
غير مستقر على الارض لان النوم بهذه الصفة سبب
 خروج النجاسة باسرها المفاصل والسبب بقوم مقام
 المسبب احتياطا في باب العبادة وقوله غير مستقر فيه
 بقوله مستندا قد تدبر لانه اذا نام مستندا الى شي ولو اقبل
 عنه لسقط ينقض وضوءه والا لا وعن الطحاوي انه ينقض